

العنوان:	المطابقة النحوية بين المسند والمسند إليه والعدول عنها في القرآن الكريم
المصدر:	مجلة الحكمة - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع - الجزائر
المؤلف الرئيسي:	ابن صالح، محمد
المجلد/العدد:	ع 8
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	267 - 279
رقم MD:	399113
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	أبواب المطابقة النحوية، النحو العربي، النحاة العرب، المسند، المسند إليه، القرآن الكريم، أفعال التفضيل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/399113

المطابقة النحوية بين المسند و المسند إليه

و العجول عنها في القرآن الكريم



الدكتور: محمد بن صالح

قسم اللغة العربية و آدابها

جامعة المسيلة

bensalahmohamed28@yahoo.fr

يقصد بلفظ المطابقة في اللغة، التماثل والتساوي، جاء في لسان العرب: (وتطابق الشيئان تساويا، والمطابقة الموافقة ، والتطابق الاتفاق ، وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد (...)(1)، ومما يعد على وزن هذا الفعل لفظا ومعنى قولهم(2): (ساوى) و(صافق) و (طارق) و (وافق)، وعلى اللفظ الأخير جاء المثل المشهور(3): (وافق شن طبقة)، وهو مثل يضرب للمتوافقين اللذين جمعتهما حال واحدة اتصف بها كل منهما.

أما مصدره فهو الطباق والمطابقة، فالسموات طباق في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ (الملك : الآية3).

جاء في الكشاف: (طباقاً) مطابقة بعضهما فوق بعض، من طابق النعل: إذا خَصَفَهَا طَبَقًا على طَبَق(4).

وعلى هذا النحو تمضي المعجمات اللغوية في سرد معاني الفعل (طابق) ومشتقاته مقررمة من خلال شواهدها أن المطابقة في معناها اللغوي تعني: الموافقة التي تجري في مدار شرط الترابط بين شيئين ، لأن الفعل (طابق) يفيد المشاركة.

المطابقة اصطلاحا :

يبدو أن هناك علاقة واضحة بين المعنى اللغوي والحد الاصطلاحي الذي نقل إليه ذلك اللفظ، فكلام النحاة في عدد من الأبواب النحوية، وإن لم يذكروا لفظ المطابقة فإنها مقصودة ضمنا، يقول سيبويه في باب المبتدأ والخبر: (واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو)(5). والقول نفسه عند المبرد من حيث أن الخبر هو المبتدأ دون أن يحدد نوع المطابقة: (اعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء في المعنى)(6).

المطابقة النحوية بين المسند و المسند إليه و العجول عنها في القرآن الكريم

ويبدو أن أبا هلال العسكري كان له قصب السبق في حد ظاهرة المطابقة، إذ ذهب إلى أنها حمل شيء على شيء آخر في بعض أحكامه لوجه من الشبه، أو حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما⁽⁷⁾.

وبين هذا التعريف أن المطابقة متباينة في درجة ورودها في الأبواب النحوية، فقد يكون ورودها تاما، وهذا بين من قوله: (وإجراء حكمه عليه)، وقد يكون الحكم ناقصا، إذ عبر عنه بالقول (في بعض أحكامه).

ومن خلال تتبع هذا المصطلح في كتب النحو نستطيع أن نعرف المطابقة بأنها : مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل على معان نحوية، كالإعراب (من رفع ونصب وجر)، وكالعدد (من أفراد وثنائية وجمع)، وكالتعيين (من تعريف وتنكير)، وكالجنس (من تذكير وتأنيث)، وكالشخص (من متكلم ومخاطب وغائب).

أبواب المطابقة:

إن المطابقة لا يتحقق كمالها أو تمامها في جميع أحكامها ، فقد تكون مجتمعة في باب وتتفاوت في بقية الأبواب، ففي المبتدأ والخبر تتمثل في العدد و الجنس، وفي الفعل والفاعل تتمثل في العدد و الجنس أيضا، وفي التوابع تتمثل في الإعراب و التعريف والتنكير، وفي الضمائر تتمثل في العدد و الجنس و الشخص، وهذه هي أهم الجوانب التركيبية التي يظهر فيها هذا المصطلح في نحونا العربي.

أولا: المطابقة بين المبتدأ و الخبر:

1- المبتدأ الذي له خبر:

اشترط النحاة التطابق بين المبتدأ و الخبر في الجنس والعدد ، ولم يشترطوا التعريف والتنكير. والنظم القرآني حافظ على المطابقة بين المبتدأ وخبره في أغلب الآيات القرآنية، إلا في مواطن محددة جاء ظاهرها عدم التطابق، ومن الأمثلة الكثيرة على التطابق في الأفراد تذكيرا وتأنيثا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة:2)، وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ (النساء: 125) ، وقوله: ﴿وَ أَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ (الأعراف: 68)، وقوله : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (الفتح: 29) ، إن الخبر في هذه الآيات الكريمة يطابق المبتدأ أفرادا وتذكيرا.

ومما ورد في القرآن الكريم ما ظاهره عدم المطابقة بين المبتدأ و الخبر على سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ (العنكبوت:49)، فقد أخبر عن الضمير المذكر (هو) بجمع مؤنث (آيات)، واختلف

في هذا الضمير، أيرجع إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم، أم إلى القرآن الكريم؟ فذهب فريق ومنهم ابن عباس وقتادة إلى أن الضمير يرجع إلى المصطفى⁽⁸⁾، ويكون التقدير: بل محمد آيات بينات، أي ذو آيات بينات، وبهذا تتم المطابقة بين المبتدأ والخبر.

وذهب فريق ومنهم الفراء إلى أن الضمير يرجع إلى القرآن الكريم ويكون التقدير (بل آيات القرآن آيات بينات)⁽⁹⁾ وبهذا تتم المطابقة أيضا.

وقوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ (القيامة:14)، فقد أُنث الخبر المفرد (بصيرة) مع تذكير المبتدأ المفرد (الإنسان)، ولقد ورد لفظ الإنسان كثيرا في القرآن الكريم، لا يوجد في أي موضع من تلك المواضع ما يشير إلى تأنيثه، فما سبب تأنيث الخبر؟ إن السبب في هذا التأنيث يرجع إلى الحمل على المعنى، فالْبصيرة بمعنى شاهد، وهو شهود الجوارح، وهذا تفسير ابن عباس ومجاهد⁽¹⁰⁾.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ (التوبة: 28)، فقد أُخبر عن الجمع المذكر (المشركون، بمفرد مذكر (نجس) ولم يقل (أنجاس) فما هو السبب؟

إن سبب إفراد الخبر راجع إلى كون (نجس) مصدرا، والمصادر لا تثني ولا تجمع، بل هي مفردة على كل حال، يقول القرطبي: يقال (رجل نجس) و (امرأة نجس) و (رجلان نجس) و (امرتان نجس) و (رجال نجس) و (نساء نجس)، لا يثنى ولا يجمع لأنه مصدر⁽¹¹⁾ فالعُدول عن لفظ (أنجاس) إلى لفظ (نجس) جاء ليقرر معنى خاصا وهو أن المشركين هم النجاسة عينها⁽¹²⁾.

2- المبتدأ الذي له فاعل يسد مسد الخبر:

يطابق هذا النوع من المبتدأ مرفوعه في التذكير والتأنيث، يقول سيبويه: (فإن بدأت بنعت بمؤنث فهو يجري مجرى المذكر، إلا أنك تدخل الهاء، وذلك في مثل قولك: أذاهبة جاريتاك؟ و أكريمة نساؤكم؟ فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل إذا قلت: قالت نساؤكم وذهبت جاريتاك⁽¹³⁾).

ولقد ورد مثل هذا التركيب في القرآن الكريم في آيات قليلة من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم:46)، فقد تطابق الوصف (راغب) مع مرفوعه (أنت) إفرادا وتذكيرا، والإعراب يكون بجعل الوصف (راغب) مبتدأ، والمرفوع (أنت) فاعلا يسد مسد الخبر⁽¹⁴⁾.

وقوله: ﴿ قُلْ إِنْ أَنْزَرِي أَقْرَبَ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾ (الجن:25)، ف (قريب) مبتدأ ، و (ما) مرفوع به يسد مسد الخبر⁽¹⁵⁾ ، وقد تطابق الوصف والمرفوع إفراداً وتذكيراً.
3- المبتدأ الذي خبره أفعال التفضيل:

ومما يدخل في موضوع المطابقة بين المبتدأ والخبر مجيء أفعال التفضيل خبراً في تركيب الكلام ، يعرف العلماء أفعال التفضيل بأنه: (الصفة الدالة على المشاركة وزيادة نحو: أفضل وأعلم وأكثر) ⁽¹⁶⁾.

ولأفعال التفضيل حالات ثلاث يأتي بها في تركيب الكلام،فيأتي مجرداً من (الإضافة والألف واللام) ، ويأتي (مضافاً) ، ويأتي (محلى بالألف واللام) ⁽¹⁷⁾.

أ- أفعال التفضيل المجرد من الإضافة والألف واللام:

إذا جاء أفعال التفضيل مجرداً من الإضافة والألف واللام، لزم الإفراد والتذكير، أي مخالفة المبتدأ في العدد والجنس، يقول ابن عقيـل : (ويلزم أفعال التفضيل المجرد الإفراد والتذكير)⁽¹⁸⁾، ومن الأمثلة على ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ لَشَّاهَدَاتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا ﴾ (المائدة: 107)، وقوله: ﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا ﴾ (يوسف: 8) ، وقوله : ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً ﴾ (الكهف:46).

إن أفعال التفضيل جاء بصيغة واحدة هي الإفراد والتذكير على الرغم من مجيئه خبراً عن مفرد مؤنث (شهادتنا) ، وعن مثني مذكر (يوسف وأخوه) ، وعن جمع مؤنث (الباقيات).

ب- أفعال التفضيل المضاف:

وإذا أضيف أفعال التفضيل إلى معرفة ، جاز فيه المطابقة وعدمها ، جاء في شرح المفصل : (فأما إذا أضيف ساغ الأمر)⁽¹⁹⁾.

ومما جاء في القرآن الكريم مطابقاً قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَاكِرِينَ ﴾ (آل عمران:54)، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أَوْفِي الْكَيْلِ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴾ (يوسف:59).

وأغلب ما ورد من أفعال التفضيل الخبر المضاف إلى معرفة هو خبر عن مفرد مذكر.

و مما جاء في القرآن الكريم غير مطابق قوله تعالى:﴿... أَوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة:6)، وقوله تعالى: ﴿أَوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة: 7).

ج- أفعال التفضيل المحلى بالألف واللام :

وأما إذا جاء أفعال التفضيل محلى بالألف واللام،وجب فيه مطابقتها لما قبله في العدد وفي الجنس⁽²⁰⁾، ومن الأمثلة على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ

الأعلى ﴿ طه:68 ﴾، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾
(آل عمران:139) ، وقوله : ﴿ لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ ﴾ (هود:22).

ثانيا : المطابقة بين الفعل والفاعل :

إن عملية الإسناد بين الفعل والفاعل يتبعها تطابق بين هذين الطرفين لكونهما متلازمين، ومدار المطابقة بينهما يكون في محورين هما: الجنس والعدد.

1 - المطابقة بين الفعل والفاعل في الجنس:

أ - إن الحديث حول المطابقة بين الفعل وفاعله المذكر لا إشكال فيه لأن الفعل يطابق فاعله في التذكير، سواء أكان الفاعل مفردا أم مثنى أم مجموعا جمع مذكر سالما، وما جاء في القرآن الكريم يؤيد هذا.

فمثال (الفاعل المفرد المذكر) قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ (البقرة: 7)، وقوله: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ لَهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ (النساء : 120).

ومثال (الفاعل المثنى المذكر) قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ النَّقَى الْجُمُعَانَ ﴾ (آل عمران: 155)، وقوله: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ (المائدة: 23) .

ومثال(الفاعل الجمع المذكر السالم) قوله تعالى: ﴿ وَيَلْعَنُهُمُ السَّاعُونَ ﴾ (البقرة: 159) ، وقوله: ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ ﴾ (المائدة: 44).

ومثل هذه المطابقة بين الفعل والفاعل كثيرة جدا في القرآن الكريم.

ب - وأما الفاعل المؤنث وإلحاق علامة التأنيث بفعله فأمر فيه تفصيل⁽²¹⁾، فهناك إلحاق واجب، وآخر جائز.

فالواجب في موطنين:

1- أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بعامله، سواء أكان ذلك المؤنث حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث⁽²²⁾ و أمثله كثيرة في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعال : ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾ (آل عمران:36)، وقوله: ﴿ وَوَلَقَدْ هَمَمْتُ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ﴾ (يوسف: 24) في الحقيقي، وأما في المجازي فنحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (البقرة: 211) ، وقوله : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ (التوبة: 118).

2- أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التأنيث غير مفصول عن عامله . ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ (آل عمران: 35) ، وقوله: ﴿ إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ ﴾ (طه: 40).

وأما الإلحاق الجائر فيكون في المواطن التالية:

1- وجود الفاصل بين الفعل و فاعله الظاهر الحقيقي التأنيث، يقول المبرد: (ألا ترى أن النحويين لا يقولون : (قام هندٌ) و (ذهب جاريتك) ، ويجيزون : (حضر القاضي اليوم امرأة يا فتى) ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام، لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف) (23).
و مما ذكره النحاة من شواهد الشعر على تذكير الفعل مع فاعله المؤنث تأنيثاً حقيقياً قول جرير:

لقد ولدَ الأخيطلَ أمَّ سوِّءٍ على باب أسيها صلبٌ و شامٌ

فالفاعل حقيقي ولم يؤنث لأجله فعله ، وذلك بسبب الفصل بينهما بالمفعول به.
إن إثبات التاء هنا أحسن وأجود (وقيل واجب) (24).

ومن أمثله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ (القصص: 25)، وقوله: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا﴾ (الأحقاف: 15) ، حيث فصل بين الفعل و فاعله بالمفعول به ، وأثبت التاء .

وأما الفاعل الظاهر المجازي التأنيث المفصول عن فعله فقد ورد فعله في القرآن الكريم مجرداً من علامة التأنيث في مواطن، وفي غيرها ألحقت به (25).

فمن الآيات التي حذف منها التاء قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ (البقرة: 275)، وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ النَّبِيُّاتُ﴾ (آل عمران: 105).
ومن الآيات التي ألحقت بها التاء قوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ (البقرة: 81)، وقوله: ﴿فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ (النساء: 72) ، وقوله: ﴿نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ (المائدة: 52) وغير ذلك ...

2- الفاعل مؤنث مجازي:

إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً، أجاز النحاة ترك علامة التأنيث مع فعله (26) إلا أننا نجد أن النظم القرآني يحافظ على المطابقة بين الفعل و فاعله فيأتي بالعلامة أكثر من تركها (27)، فمن الأمثلة على إلحاقها مع الاتصال قوله تعالى: ﴿فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة: 16)، وقوله ﴿قَدْ بَنَى الْبَغْضَاءَ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (آل عمران: 118)، و مثال إلحاق العلامة مع الانفصال قوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ (البقرة: 80)، وقوله: ﴿حَتَّى يَأْتِيََنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ (آل عمران: 183) .

وأما مثال ترك العلامة، فنحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ (البقرة: 275)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ (المائدة: 100).

3- الجموع :

أجاز النحاة تكدير الفعل وتأنيثه عند إسناده إلى الجموع ماعدا جمع المنكر السالم ، فالتذكير فيه على التأويل بالجمع ، والتأنيث فيه على التأويل بالجماعة(28).

أ- جمع المؤنث السالم :

يرى الرضي أن هذا الجمع حقيقه ومجازيه كالمؤنث المجازي، فيجوز فيه إثبات العلامة ويجوز تركها(29)، إلا أن النظم القرآني حافظ في مواطن كثيرة على العلامة أكثر من تركها ، فمثال إلحاق العلامة قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (البقرة: 209)، وقوله : ﴿ بَنَتْ لَهُمَا سَوَاتِمَهُمَا ﴾ (الأعراف: 22).

ومثال حذف العلامة وهي قليلة، قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (آل عمران: 86)، وقوله: ﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا ﴾ (النحل: 34) ، وقوله : ﴿ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي ﴾ (هود: 10) ، وقوله : ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (الممتحنة: 10) .

ب- جمع التكرير:

يجوز فيه الوجهان أيضا، يقول ابن يعيش : (فما كان من الجمع مكسرا، فأنت مخير في تكدير فعله وتأنيثه نحو : (قام الرجالُ) و(قامت الرجالُ) من غير ترجيح...) (30) ، والنظم القرآني جاء بعلامة التأنيث في مواطن كثيرة جدا مقارنة بتركها سواء أكان الفاعل متصلا بفعله أم منفصلا عنه.

فمن الأمثلة على تأنيث الفعل قوله تعالى: ﴿ تَشَابَهتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ (البقرة: 118)، وقوله: ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ ﴾ (آل عمران: 45)، وقوله: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (البقرة: 25). ومن الأمثلة على تكدير الفعل - وهي قليلة - قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ (البقرة: 142)، وقوله: ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ (الأعراف: 113)، وقوله: ﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ (آل عمران: 183).

ج- اسم الجمع :

يقول الرضي: (و أما اسم الجمع بعضه واجب التأنيث كالإبل والغنم والخيول، فحالها كحال جمع التكرير في الظاهر والضمير، وبعضه يجوز تكديره وتأنيثه كالركب) (31).

فمن الأمثلة على تأنيث الفعل قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى ﴾ (البقرة: 120) ، وقوله : ﴿ وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ (آل عمران: 69).

ومن الأمثلة على التذكير قوله تعالى: ﴿ نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾ (البقرة: 100)، وقوله: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ (البقرة: 109).

2- المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد :

شغلت هذه الظاهرة النحويين كثيرا وأخذت حظها من البحث في كتبهم فهم يعدون المطابقة بين الفعل والفاعل تثنية وجمعا ليس كلام عامة العرب بل هو كلام طائفة منهم وهم طيء، وقيل هم أزد شنوءة ، وقيل بنو الحارث بن كعب⁽³²⁾.

فنقول : (قال زيد)، و (قام الزيدان أو الهندان)، و (قام الزيدون)، و (قام الهندات) ، ولا نقول : (قاما الزيدان)، و(قامتا الهندان) ، و (قاموا الزيدون)، و (قمن الهندات) إلا على هذه اللغة التي سماها النحاة: (لغة أكلوني البراغيث) ، وسماها ابن مالك : (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)⁽³³⁾.

ولقد تباينت آراء النحاة بين الأخذ بها وبين ردها ، أما سيبويه فينعتها بالقليلة⁽³⁴⁾، وأما الفراء فقد أجازها⁽³⁵⁾، ووافق على ذلك الزمخشري⁽³⁶⁾ و ابن يعيش الذي قال: (وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلامهم وأشعارهم)⁽³⁷⁾.

و مما جاء في الشعر العربي القديم على هذه اللغة قول الشاعر⁽³⁸⁾:

يلومونني في اشترائي النخيل أهلي فكلهم أوم

إن الفعل (يَلُومُونِي) في هذا البيت طابق فاعله في العدد، فقد ألحقت به واو الجماعة لأن فاعله (أهلي) جمع.

و وردت هذه اللغة في الحديث النبوي الشريف ، فقد جاء في صحيح البخاري و مسلم أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهـار و يجتمعون في صلاة الفجر و صلاة العصر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم و هو أعلم بهم، كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم و هم يصلون و أتيناهم و هم يصلون)⁽³⁹⁾، و بهذا الحديث سمى ابن مالك هذه اللغة بقوله: (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)⁽⁴⁰⁾.

و أما مجيء هذه اللغة في القرآن الكريم فقد اختلف النحاة بشأنها، كما اختلفت تأويلاتهم، فمنهم من أجاز و منهم من منع ذلك، و مما جاء على هذه اللغة :

1- قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء:3)، و لم يقل: (و أسرَّ النجوى).

أجاز الفراء و الأخفش و العكبري و الألوسي أن يكون (الذين) فاعل (أسروا)، و (الواو) في الفعل (أسروا) علامة الجمع على لغة أكلوني البراغيث، فقال الفراء: (و إن شئت كانت رفعا كما يجوز: ذهبوا قومك)⁽⁴¹⁾، و قال الأخفش: (أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضَرَبُونِي قَوْمَكَ)⁽⁴²⁾، و قال العكبري : (و الثاني أن يكون فاعلا و الواو حرف للجمع)⁽⁴³⁾، و قال الألوسي: (و الواو حرف دال على الجمعية كواو قائمون و تاء قامت، و هذا على لغة أكلوني

البراغيث و هي لغة لأزد شنوءة⁽⁴⁴⁾.

و أما سيبويه فقد تأول الآية الكريمة على البدلية فـ (واو الجماعة) في (أَسْرُوا) فاعل و (الَّذِينَ) بدل من واو الجماعة⁽⁴⁵⁾.

2 - وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾ (المائدة: 71)، ولم يقل: (ثُمَّ عَمِيَ وَصَمَ).

أجاز الفراء و الأخفش و العكبري و الألويسي و الزجاج أن يكون (كَثِيرًا) فاعل (عَمُوا) على لغة أكلوني البراغيث فقال الفراء : (و إن شئت جعلت عموا و صموا فعلا للكثير)⁽⁴⁶⁾، و قال العكبري : (و قيل الواو علامة جمع لا اسم ، و كثير فاعل صموا)⁽⁴⁷⁾، و قال الألويسي: (و قيل : هو فاعل و الواو علامة الجمع لا ضمير ، و هذه لغة لبعض العرب يعبر عنها النحاة بأكلوني البراغيث)⁽⁴⁸⁾، و قال الزجاج : (و جائز أن يكون جُمِعَ الفعلُ مُقَدِّمًا كما حكى أهل اللغة أكلوني البراغيث)⁽⁴⁹⁾.

3 - وقوله تعالى : ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (الإسراء: 23) . قرأ حمزة و الكسائي و خلف : (إِمَّا يَبْلُغَنَّ) بألف مطولة بعد الغين و كسر النون على التنثية، على لغة أكلوني البراغيث فـ (أَحَدُهُمَا) فاعل و الألف في (يَبْلُغَنَّ) علامة التنثية⁽⁵⁰⁾. فقال الفراء: (فإنه ثنى لأن الوالدين قد ذُكِرَا قبله فصار الفعلُ على عددهما)⁽⁵¹⁾.

4- وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: 1) .

قال أبو حيان: (قال عيسى بن عمر : سمعت طلحة بن مصرف يقرأ : (قد أفلحوا المؤمنون)، فقلت له: أتلتحُنْ؟ قال : نعم ، كما لحن أصحابي يعني أن مرجوعه في القراءة إلى ما روي و ليس بلحن ، لأنه على لغة (أكلوني البراغيث))⁽⁵²⁾.

وقال العكبري: و يقرأ ﴿قَدْ أَفْلَحُوا﴾ بزيادة واو الجمع ، و هو لغة من قال أكلوني البراغيث⁽⁵³⁾ ، فـ(الْمُؤْمِنُونَ) فاعل و (واو الجمع) في (أَفْلَحُوا) علامة الجمع .

و خلاصة القول : إن هذه الشواهد من أشعار قديمة ، و حديث نبوي شريف ، و آيات كريمة لا يمكن إنكارها ، فهي دليل على صحة لغة أكلوني البراغيث التي تحافظ بالفطرة على المطابقة بين الفعل و فاعله في العدد، فالحاق علامة التنثية و الجمع بالفعل جاء حرصا على البيان و توكيدا للمعنى⁽⁵⁴⁾، و أما ظاهرة عدم التطابق فيتحکم فيها العقل⁽⁵⁵⁾ وإن تأويلات النحاة الكثيرة ما هي إلا محاولة لإخراج هذه اللغة من القرآن الكريم ، بعد أن قبلوها في الشعر .

نتائج البحث:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- أبرزت الدراسة دور المطابقة النحوية و أهميتها في تحديد المعنى.
- 2- كما أبرزت أهمية العدول عن المطابقة الذي كثر وروده في الموروث الشعري، و في الحديث النبوي الشريف، و في القرآن الكريم و قراءاته.
- 3- إن العدول عن المطابقة ليس خطأ في الاستعمال و لكنه خروج عن شرط النحويين، و لو كان خطأ لما ورد في القرآن الكريم.
- 4- جاء الحمل على المعنى من أكثر الضوابط التي اعتمدها النحاة في معالجة ظاهرة المطابقة وردها إلى أصولها.

الهوامش:

1. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، 1956م، مادة: (طبق).
2. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، مكتبة دار الحياة، بيروت، لبنان، مادة: (طبق).
3. مجمع الأمثال: أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 418/3.
4. الكشاف: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2001م، 580/4.
5. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ - 1988م، 127/2.
6. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 128/4.
7. الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار زاهد القدسي، (د.ت)، ص: 60.
8. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1372هـ - 1952م، 354/13.
9. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط3، 1403هـ - 1983م، 317/2. و روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل محمود الألوسي، قرأه و صححه: محمد حسين العرب، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، (د.ت)، 6/21.

المطابقة النحوية بين المسند و المسند إليه و الصيغول عنها في القرآن الكريم

10. معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1988م، 130/6-131.
11. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 8/105.
12. الكشاف: الزمخشري، 2/42.
13. الكتاب: سيبويه، 2/36.
14. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط2، 1985 م، 2/456. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط6، 1394هـ- 1974م، 1/197.
15. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، 2/765.
16. شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1383 هـ- 1963م، ص: 280.
17. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، 2/176.
18. المرجع السابق: 2/178.
19. شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين بن يعيـش، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001م، 6/96.
20. المرجع السابق، 6/96.
21. المرجع السابق، 6/96، و 5/91-92.
22. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت)، 4/479.
23. المقتضب: المبرد، 2/338.
24. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، مصر، 2/52.
25. الكتاب: سيبويه، 2/39.
26. المقتضب: المبرد، 2/146. و شرح المفصل: ابن يعيـش 5/92.
27. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عظمة، دار الحديث للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة (د.ت)، 8/452-470.
28. المقتضب: المبرد، 3/346. و شرح المفصل: ابن يعيـش، 5/103. و شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام،

المطابقة النحوية بين المسند و المسند إليه و العجول عنها في القرآن الكريم

- مراجعة و تصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1419 هـ - 1998م، ص: 175.
29. شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الإسترابادي ، 342/3 .
30. شرح المفصل: ا بن يعيش، 103/5. و شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الإسترابادي، 342/3.
31. شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين الإسترابادي، 345 /3 .
32. الكتاب: سيبويه، 20/1. و شرح المفصل: ابن يعيش، 87/3. و شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الإسترابادي ، 255/1 . و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ، 178/2 .
33. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل، 473/1 .
34. الكتاب : سيبويه ، 40/2 .
35. معاني القرآن : الفراء، 317/1 .
36. الكشاف : الزمخشري ، 320/2 .
37. شرح المفصل: ابن يعيش ، 87/ 3 .
38. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل، 82/2.
39. صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير و اليمامة، بيروت، ط 3 ، 1407 هـ - 1987 م، 203/1، باب فضل صلاة العصر . و صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي، 439/ 1 ، باب الصبح و العصر و المحافظة عليهما.
40. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، 473/1 .
41. معاني القرآن: الفراء، 317/1.
42. معاني القرآن: سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي ، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ، 632/2.
43. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري : تحقيق : نجيب الماجدي ، المطبعة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط1 ، 1423هـ-2002 م ، ص: 376.
44. روح المعاني : الألويسي، 13/17.
45. الكتاب: سيبويه، 41/2.
46. معاني القرآن: الفراء ، 316/1.
47. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن :العكبري، ص : 200.
48. روح المعاني : الألويسي، 301/6.

المطابقة النحوية بين المسند و المسند إليه و العجول عنها في القرآن الكريم

49. معاني القرآن و إعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث، القاهرة، 1424 هـ-2004 م ، 159/2 .
50. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان، ط1،1427 هـ - 2006م، ص: 586 .
51. معاني القرآن: الفراء، 120/2 .
52. روح المعاني: الألويسي، 213/18 .
53. إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1417 هـ- 1996م، 153/2 .
54. بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية، ضبط نصه و أخرج آياته: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414 هـ- 1994م، 102/1 .
55. دراسات في اللغة و النحو العربي : د. حسن عون ، معهد البحوث والدراسات اللغوية ، مطبعة الكيلاني، 1389 هـ - 1969 م ، ص: 54 .